السيد الرئيس،

[redacted]

بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

نحن نمر اليوم في فترة حساسة ومعقدة في إطار العلاقات الدولية والأممية، نشهد فيها جنوحاً كبيراً نحو تعزيز وحماية المصالح والأولويات الوطنية، نتيجة [redacted]

والتجاذبات السياسية بين الدول والتجمعات الجغرافية الكبرى، ومع ارتفاع مستويات التسليح والنزعة نحو استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، إلى جانب استشراء ظاهرة فرض الحصار الاقتصادي والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب من قبل أصحاب القوة الاقتصادية ضد شعوب الدول، ولا سيما النامية منها.

[redacted]

حجر الأساس في إطار العمل على ضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي، إذ مهما بذلنا من جهودٍ وطنية لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، فإن خلافاتنا السياسية تبقى العائق الرئيسي أمام تنسيق جهودنا وتفعيلها بالطريقة التي تكفل حق البشرية جمعاء في العدالة والمساواة. إن الاختلاف والتنوع في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود بلداننا، يجب أن يكونا في

[redacted]

المبادئ السياساتية والتشغيلية التي وضعتها الأمم المتحدة لحماية النساء والأطفال الذين تربطهم صلات بتلك الجماعات وإعادتهم إلى الوطن وتقديمهم إلى المحاكمة وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وطالما أننا هنا في معرض الحديث عن سيادة القانون على

[redacted]

الأجانب وأفراد عائلاتهم":

- أنتم تعلمون أن هؤلاء الإرهابيين الأجانب أتوا إلى سورية والعراق من 101 دولة، وذلك حسب تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الصادر في

[redacted]

ثانياً- فيما يتعلق بما ورد في الفقرة (75) من تقرير الأمين العام بخصوص ما يسمى "IIIM"، فإننا نتحفظ من حيث المبدأ على ما ورد فيها، ونكرر رفضنا وأسفنا

[redacted]

واسمحوا لي هنا أن أُعيد التأكيد على مجموعة من الحقائق السياسية والمبادئ القانونية التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والتي تثبت بلا جدل أن ما يسمى "IIIM" هي جهاز غير شرعي:

- إن قرار الجمعية العامة غير التوافقي 248/71 الذي أنشأ ما يسمى "IIIM"، شكَّل خرقاً للمادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي: "عندما

[redacted]

الشرعي جرى دون التشاور أو التنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية، البلد المعني، ودون الحصول على موافقتها.

- إن حكومة الجمهورية العربية السورية، من حقها ومن واجبها شأنها شأن كل دولةٍ عضو، أن ترفض أن يتم تجميع ما يسمى "أدلة" خارج حدودها الوطنية عبر جهاز شبه مثل ما يُسمى "IIIM" بدون توفر الحد الأدنى من الضمانات

- إن الوضع السياسي في الجمهورية العربية السورية يمر الآن في مرحلةٍ حساسةٍ ودقيقة، وقد نجحت الحكومة السورية، بالتنسيق الوثيق مع الأصدقاء في روسيا وإيران، وبالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام السيد غير بيدرسون، في التوصل إلى إنجاز تشكيل اللجنة الدستورية التي أعلن عنها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، وفي الاتفاق على مرجعيات وأسس عملها بملكية وقيادة سورية بعيداً عن أي تدخل خارجي، وإن مخرجات أية عملية سياسية في سورية ستقوم

على تحقيق العدالة والمحاسبة في إطار المؤسسات القانونية والقضائية الوطنية.

ختاماً، نهيب بالدول الأعضاء أن تنأى بنفسها عن هذه الآلية غير القانونية وأن تمتنع عن اقامة أي صلة أو تعاون معها، وأن تتصدى لمحاولات تمويلها عبر